مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/١/٢١

■ مناقشـات مثيرة بمجلس الشـعب حـول القرارات الاقتصـادية والاحـداث الاخـيرة :

الغاء كل القرارات المتعلقة برفع أسعار السلع التموينية والشعبية وتكليـف الحـكومة بمراقبـة تنفيـذ الالغـاء بحزم

دارت مناقشات صاخبة وحـادة فى الاجتماع الموسع الذى عقدته لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشـعب امس ، وتناولت المناقشات قرارات رفع الاسعار واحداث الشـغب التى نتجت عنها .. واعلن بعض الاعضاء ان هذه القرارات باطلة لانها صـدرت مخالفة للدسـتور والقانون وان المجلس برىء منها لانها لم تعرض عليه قبل اصدارها .

وأعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى انه وحده يتحمل مسئولية هذه القرارات ، لانه راى فيها تصحيحا ضروريا للمسار الاقتصادى ، وانه تقدم باستقالته امس الاول .

وانتهت اللجنة بعـد اجتماع دام ٦ ساعات متصلة بحضور المهندس سـيد مرعى رئيس المجلس والدكتور مصطفى خليل الامين الاول من اصدار قرار بالغاء القرارات المتعلقة بزيادة اسعار السلع التموينية والشعبية التى تمس جماهير الشعب ، وان تبقى الاسعار على ماكانت عليه قبل ١٧ يناير الحالى ، والغاء كل ما ترتب على ذلك من اثـار ، على ان تراقب الحكومة ذلك بكل حزم . وقررت اللجنة وضع ورقة عمل لعلاج الوضـع الاقتصـادى من الناحية الاقتصـادية والسياسية تعرض على المجلس لمناقشتها فى جلسة طارئة تعقد فى الاسبوع القادم

حضر اجتماع اللجنة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، والدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء والدكتور مصطفى خليل الامين الاول للاتحاد الاشتراكى والدكتور فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب ، والسيد حامد محمود وزير الحكم المحلى ، والدكتور صلاح حامد وزير المالية ، والدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط ، والسيد محمود ابووافية سكرتير عام حزب مصر ، ومجموعة من اعضاء حزب اليمين والاعضاء المستقلين .

وفى بداية الاجتماع تحدث الدكتور احمد ابواسماعيل رئيس اللجنة قائلا ان صندوق النقد الدولى يتعجلنا فى اتخاذ الاجراءات . ونظرة فنية بحتة وسليمة تجعلنا ناخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية فى حسابنا ، ومعنى ذلك انه ربما نتريث أو نتدرج فى اتخاذ القرارات التى تتناسب مع الاوضاع الاجتماعية ، وفى طريقة دراسة هذه القرارات التى احدثت رد فعل جماهيريا ، على الرغم من ان زيادة العلاوات والمعاشات بلغت ٥١ مليون جنيه ، وما تم توفيره من الدعم لم يزد على ٩٦ مليون جنيه ويهمنا مفاوضة صندوق النقد الدولى لاتخاذ اجراءات متدرجة . ويقف الصندوق معنا

محمد عبد الشافى (يمين) : هذا الكلام معروف والمدرعات فى الشوارع ونريد الكلام المفيد .

ممدوح فودة [وسط] : كيف تقول الحكومة بتثبيت الاسعار ثم تفاجئنا بغير ذلك ؟

صلاح توفيق (وسط) : تدخل فى الموضوع وكفاية استعراض عضلات .

ممدوح فودة : هذا ليس استعراضا واتركنا نتكلم بحريتنا .

صلاح توفيق : هذا شغل عيال ..

ممدوح فودة : انت الى عيال ، وبلاش فوضى .

الدكتور الامام (وزير التخطيط) : مشاكل البلد لا تعالج بمثل هذه الامور . أرجو من الاعضاء الهدوء والتزام المناقشة الموضوعية .

على سلامة (مستقل) : متى نرتفع لمستوى الاحداث وكانا مناقشات بيزنطية

احمد ناصر (مستقل) : لقد تقدمنا بطلب لعقد جلسة طارئة عاجلة للمجلس

الدكتور ابواسماعيل : أمامنا قرارات عجز الميزانية ونريد موارد ، وكيف نأتى بهذه الموارد ، وكيف سنحصل على موارد من العرب ، ونائب رئيس الوزراء فى بيانه قدم مقترحات لعلاج المسار الاقتصادى تتناول تخفيض الدعم وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع .

من يربط أحزمة البطون ؟

على سلامة (مستقل) : سمعنا فى اجتماعات متعددة رأى نائب رئيس الوزراء ونعلم أن هناك قصورا وعجزا فى الميزانية والعجز لابد أن نوفره ، لكن الحكومة انفردت باعلان الاسعار التى هيجت الرأى العام ، وهذه سقطة لا تغتفر للحكومة ، واليد العابثة التى لا ترتضى بالحكم الديمقراطى أدت الى العبث بممتلكات الدولة والافراد . واليوم سيق السيف العزل ، ومصر حزينة بكل طبقاتها الواعية مما جرى فيها ، ونتذكر اليوم حوادث ٢٦ يناير التى من ورائها أطيح بوزارة شعبية ، وكان المقصود من ذلك الاطاحة بالنظام الديمقراطى الذى نعيشه الان ، وسبق ذلك احداث بيلا . لابد أن نتقشف وأن نعلن حرب التقشف ، لابد من القضاء على المسروقات والبذخ ومظاهر البذخ . وزير الزراعة مثلا أقام سورا لوزارته كلفه ٧٠ الف

جنيه فى وقت نحتاج فيه الى ٧٠ ألف مليم . هناك أخطاء لابد أن تعالج .. لابد من الغاء ٣٠٪ من سيارات الحكومة ولابد من مراجعة المعاشات الاستثنائية ومعاشات أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يحصلون على مرتبات الوزراء .. الشعب يعانى وهناك طبقات لا تعنى بأحاسيس المواطنين .. لابد من القدوة الصالحة للمواطنين ، وأن يبدأ القيادة بربط الاحزمة على البطون قبل مطالبة الشعب بذلك .

كمال الدين حسين (مستقل) برافو .

وعاد العضو على سلامة يقول كل يوم حفلات وكل يوم وزير يسافر للخارج ومعه برتيتة ، الحفلات لازمتها ايه والناس بتعانى ؟ ياسادة باحكام عيشوا عيشة المواطنين العاديين ، انا اشكر الدكتور القيسونى الذى قدم استقالته هذا هو العمل الوطنى المسئول يقدر مسئولية لابد أن يرتفع الوزراء الى مستوى المسئولية ويقدروا احداث مصر . من هم المستفيدون بالعلاوة ؟ انها قلة من الشعب . هل هذه العلاوة تسرى على الفلاحين ..

مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الاحرار) : هناك عجز ٩٠٠ مليون فى الميزانية وهذا العجز كبير لايمكن تلافيه فى سنة واحدة والحكومة الحالية مستمرة فى احتساب الواردات بالسعر التشجيعى وهذا ما نرفضه لانه يزيد من أعباء الجماهير ويرفع من الاسعار بنسبة ٣٥٪ على الاقل كيف نحمل الشعب بكل هذه الاعباء مرة واحدة ؟

لقد تقدمت للمجلس بمشروع قانون لا يجيز تغيير سعر العملة الا بقانون ولا يجوز أبدا احتساب العمليات الجارية بأى أسعار غير الاسعار الرسمية الا بقانون ، ونحن اليوم لا نتربص بالحكومة أو نتصيد لها ؛ ولكن لماذا الحكومة عملت هذه الاجراءات وما هى تحركاتها فى العالم الخارجى ، ولماذا تبالغ الدولة فى حجم الاستثمار ولابد أن يفهم العرب حقيقة ظروفنا وانهم مسئولون معنا عن مواجهة مشكلتنا حتى لا تنتشر المنادىء الهدامة ويجب عدم رفع أسعار الواردات

علوى حافظ (وسط) يجب أن يتحدث الجميع حديثا هادئا حتى نلتقى على حل للكارثة أو النكسة التى اصبنا بها والتى تمثل نكسة ١٩٦٧

بالحوار ... نبلغ القرار

صبرى القاضى (وسط) : هناك أربعة مواضيع يجب أن نفرق بينها تماما حرية التعبير والافصاح عن الرأى او ابداء الرأى . وهذا ما ننادى به وندعمه انما نرفض حرية التخريب ونستنكرها المواطنون يتحدثون عن الذين يفرنون اموالهم فى شارع الهرم ومن يعمسون الحفلات فى شيراتون وهيلتون . نريد أن نعيد للشعب ثقته وآماله . ايضا اذا كانت المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر المجموعة الاقتصادية لا تتعدى ٩٧ مليون جنيه فانى اذكر أن أجهزة التحصيل الحكومية لديها عجز فى التحصيل يصل الى ٢٤١ مليون جنيه ، وهذا العجز نتيجةتصور اجهزة التحصيل سواء كانت من الضرائب أو من العقارات .

حتى لا تهتز صورة المجلس

وهنا تكلم أحمد ناصر (مستقل) قائلا : طلبنا عقد جلسة عاجلة لمجلس الشعب فاذا لم تعقد اليوم فمتى تعقد ؟ ولقد أبرقنا للرئيس عن عقد هذه الجلسة .

المهندس سيد مرعى : البرقية وصلت ونحن لانمانع فى عقد جلسة خاصة فى ضوء ما تنتهى اليه اللجنة فى اجتماع

اليوم من قرارات تعرض على المجلس ، وسيعقد الاجتماع فى أقرب وقت ، واذا انتهت اللجنة الى قرارات أو لم تنته فانه يمكن الوصول الى ذلك فى المجلس لارضاء الناس ، ويجب أن نتدارس بهدوء ما هو المتابل .

الدكتور مصطفى خليل (الامين الاول للاتحاد الاشتراكى) : لاشك أن حوادث الشغب التى حدثت لابد من ادانتها وحوادث الشغب وحوادث التخريب تقف ضد سيادة القانون وضد الشرعية . وما كان يجب أن تحدث بعد تصريح نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى مدوته التليفزيونية والتى أعلن فيها استعداده لاعادة النظر فيما صدر من قرارات

ويجب أن نتدم اقتراجات بناءة ولا تستطيع لجنة بمثل هذا العدد الا أن تناقش المبادىء العامة واقترح تكوين لجنة مصغرة تلتزم فى دراستها بالمبادئء العامة التى نتفق عليها . واقترح تشكيل هذه اللجنة من الدكتور عبد المنعم القيسونى ووزراء المجموعة الاقتصادية ووزير شئون مجلس الشعب ومن ترون ضمه لوضع ورقة عمل تقدم اليكم لمناقشتها .

احمد ناصر مقاطعا : شبعنا ورق ..

سعد هجرس : ليست هذه طريقة مناقشة ..

لا تمسوا السلع الشعبية .

الدكتور مصطفى خليل : لا يجوز اطلاقا مقاطعتى وأنا لا أقاطع أحدا . والعملية ليست اثارة أو رفع صوت — وأقترح أن تدرس اللجنة المبادىء الاتية

١ — تتقدم اللجنة بطلب عدم زيادة أسعار المواد الاساسية والسلع الضرورية

٢ — أن ترى اللجنة النتائج المترتبة على زيادة أسعار الصرف ، وزيادة الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة والتى ستتأثر بزيادة سعر الصرف وتمس المستهلك .

٣ — تأثير زيادة الجمارك على مختلف السلع ، ويستثنى من ذلك السلع التى تمس الشعب ، تأثير زيادة الجمارك وسعر الصرف على السلع التى ستدخل فى المنتجات الصناعية المختلفة وهنا نطالب وزارة الصناعة بأن تقدم بيانا عن تأثير زيادة الاسعار على مختلف السلع ونطلب الا تزيد السلع التى يتأثر بها عامة الشعب .

٤ — تقدير العجز فى الميزانية التى ستترتب على هذه التوصيات .

٥ — مدى انعكاس ذلك على خطة التنمية وتأثير القرارات التى ستتخذ على العجز فى الميزانية ولابد من تقديم مشروع الضرائب لمواجهة العجز .

ويجب تقسيم المشروعات الى ثلاثة أنواع :

☐ مشروعات اذا **تقدم المستثمر** وتحمل مخاطرتها **يأخذها** .

☐ مشروعات تتم **بالمشاركة مع القطاع** العام والمستثمرين العرب والأجانب .

☐ مشروعات تنفذها الحكومة **بمصادر** تمويلها الخاصة .

وبذلك تكون خطة الاستثمارات خطة موضوعية ولابد من تعديل قانون الضرائب

راجعوا سياسة الدعم

ناصف طاحون : لايوجد مواطن مصرى الا ويرفض الاسلوب الذى اتبع فى اليومين الماضيين من أحداث تخريب ولابد أن يصدر عنا اليوم قرار **يريح نفوس** الجماهير حتى لا نترك فرصة **احتمال** عند أى مواطن للتلاعب بالاتجار **فى اى** سلعة والمشكلة الاقتصادية **حلها معقد** وصعب ولابد من اتخاذ **قرارات صريحة** بالغاء الزيادات التى حدثت للاسعار

لابد من تحريك عربى

رفاعى النليس (وسط) كلما ننتظر خطوة للامام نجد أنفسنا فى عشرات الخطوات للوراء والرئيس أشار بضرورة رفع المعاناة عن الجماهير الا اننا فوجئنا بزيادة الاسعار . والحرية مطلوبة والتعبير عن الرأى مطلوب ولكننا نرفض بشدة كل عمليات التخريب والتضليل وأنا أعتب على وزارة الداخلية بأنها وقفت موقفا سلبيا لابعد الحدود والحرية ليست تخريبا ونرفض عملية التخريب ،

المهندس سيد مرعى : أرى أن مسار المناقشة ليس المسار الذى اتصوره . هناك حقائق ووقائع واضحة . الاسعار والمشروع الذى تقدمت به الحكومة وأوقف به العمل كله من أوله وهذه حقيقة قائمة ويجب فى اجتماعنا اليوم مناقشة هذه النقطة هل نوقف الاسعار الى أن تدرس فى اللجان المختصة الميزانية بمشتملاتها أم تريدون مناقشة ذلك اليوم ؟ وهل نستمر بعض السلع فى الزيادة وبعضها نتقف زيادته حتى لا تتوه المناقشة بعد أن أوقف العمل بالاسعار الجديدة ويمكن للدكتور القيسونى أن يشرح وجهة نظره

القيسونى التاخيريؤخر الحصيلة

الدكتور عبد المنعم القيسونى : لا أريد تكرار ما قلته من قبل ، وقد عرضت المشكلة الاقتصادية ويجب حلها حلا شاملا ونحن مجتمعون لموضوع محدد هو الاسعار والمقترحات تنقسم الى ٤ انواع :

١ ــ أسعار السلع المدعمة [الدقيق الفاخر والذرة والشاى واللحوم والمنسوجات والبوتاجاز) .

٢ ــ سلع رفعت اسعارها مثل الارز والسكر والبنزين .

٣ ــ الرسوم الجمركية .

٤ ــ رسوم الانتاج ومضاعفة بعض الضرائب .

وتساءل الدكتور القيسونى هل يستمر كل ذلك فى الايقاف أم جزء منه ، مع مراعاة أن تأخير تطبيق القرار يؤخر الحصيلة ويؤدى الى سحب بعض السلع ويكون بعض الناس قد استفاد بدون مبرر .

وقال الدكتور القيسونى أن العجز الذى بدأت به الميزانية هو ١٣٠٠ مليون جنيه وعجز الميزانية النقدية ٢٨٠٠مليون جنيه ولقد تقدمنا باقتراحات ، واذا لم تعجبكم تقدموا لنا باقتراحات ونحن على استعداد للاتفاق .

المهندس سيد مرعى : واضح مما يعرضه الدكتور القيسونى انه غير متمسك بالاقتراحات التى عرضت من المجموعة الاقتصادية طالما لم تلق رضاء من المجلس او البلد كلها . وعندنا عجز فى الميزانية ، وما الذى نستطيع أن نقدمه كمجلس لسد هذا العجز أو جزء منه وهل تريدون استمرار ايقاف جميع الزيادات فى الاسعار ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية ، حتى تدرسها اللجنة وماهى البدائل المختلفة التى تقترحونها .

ملعون .. موقظ الفتنة !

علوى حافظ : الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها . وأقصد بالفتنة هى الجوع أو ثورة الجوع ، ولو كانت الحكومة تصغى باهتمام لما قيل من بدء الدورة على لسان نواب الشعب لما كان حدث الانفجار ، وسأحدد موقفى كنائب :

١ ــ لا أوافق على زيادة الاسعار بل ايقافها وعدم المساس بالرسوم الجمركية .

٢ ــ ترشيد ميزانية القوات المسلحة

٣ ــ ترشيد ميزانية رئاسة الجمهورية

٤ ــ تصفية الامتيازات الطبقية .

٥ ــ وضع حل لشركات القطاع العام الخاسرة .

٦ ـ تحويل قصر المنتزه بالاسكندرية الى منطقة حرة .

٧ ـ تصفية الديون القديمة على الممولين بعد اجراء عملية مصالحة عادلة .

٨ ـ البحث بجدية عن لصوص مجوهرات أسرة محمد على ومحتويات القصر .

٩ ـ محاسبة من أثروا نتيجة الشركات والتوكيلات التجارية .

.. لا لخفض المكافآت ..

محمد خليل حافظ (وسط) : القرار الذى صدر بزيادة الاسعار قرار مؤقت ويجب الا تمس زيادة الاسعار اى سلع ضرورية يستخدمها الشعب الكادح .

.. ولا لاستقالة الحكومة

محمد خليل حافظ : لابد من الغاء بدلات التمثيل بكافة انواعها ، وسرعة اصدار قانون عادل للضرائب ، ووضع رسم على عقود العمل للمهاجرين والمعارين

احمد ناصر (مستقل) : اطالب بالقدوة الحسنة وأقول ليس المقصود بذلك توفير ملايين من الجنيهات انما تجبر طاقات الشعب ، لان الشعب لن يعطى كل ما عنده الا اذا اعطت القيادة ماعندها وانا اشد رئيس الحكومة واعضاء الحكومة أن يضعوا استقالتهم تحت تصرف رئيس الجمهورية (مقاطعة من الاعضاء لا .. لا)

بدأت باطلة وانتهت ملغاه ..

احمد ناصر : لابد أن تضع الحكومة استقالتها بعد مائبت أن سياستها الاقتصادية مرفوضة شعبيا ، وأدت تصرفاتها الى ماوقع بالبلاد من تخريب

الدكتور محمود القاضى (مستقل) : لا شك أن سبب الاجتماع الذى نحن فيه هو قرارات رفع الاسعار وفرض الرسوم الجمركية وان كان قد صدر قرار أخير بايقافها فاننى أقول أن القرارات صدرت من الاصل منعدمة وباطلة ولذلك فهى ملغاة ، والحكومة ملتزمة بالموازنة القديمة لان الجديدة لم يتم اعتمادها ، والحكومة لم تكن أصلا من حقها تخفيض اعتمادات الدعم التى أدت الى رفع الاسعار .

طهروا حكومة الجمارك !

ومجلس الشعب برىء من هذه القرارات الخاطئة براءة الذئب من دم يوسف . ومجلس الوزراء قرر رفع الدعم مخالفا بذلك القانون والدستور لذلك فهى قرارات باطلة ، واننى قلت فى اجتماع الهيئة البرلمانية فى الدورة الماضية للمجلس وأمام رئيس الجمهورية ، أن الاقتصاد حلقات متصلة ودعم السلع حلقة خطيرة ، وهامة فى سلسلة حلقات

صلاح توفيق (وسط) : أن قرارات الحكومة الاخيرة لايمكن أن تكون منفذة الا بموافقتنا كمجلس شعب ونحن حتى الان لم نوافق عليها . ولابد من تنفيذ قرار زيادة الاسعار على الكماليات . ولابد من مراجعة نظام الجمارك فى مصر لكل المتهربين يتعاملون مع حكومة مستقلة اسمها حكومة الجمارك ولابد من تطهير أجهزة الجمارك .

رجب السعدى (وسط) : لابد من سرعة اصدار قانون الضرائب ومحاسبة الذين قاموا ببناء العمارات بعد عام ١٩٦١ محاسبة سليمة ، والغاء الزيادة على السلع التى تمس حياة الجماهير الكادحة

القيسونى : انا المسئول !

الدكتور عبد المنعم القيسونى : القرارات فعلا تقدمت بها المجموعة الاقتصادية وأنا الذى تقدمت بها والذى يتحمل مسئولية هذا هو أنا . وأنا استدعيت للعمل بالوزارة كخبير اقتصادى وتقدمت بالرأى الذى يريح ضميرى

واقتنعت به الحكومة والرأى رأيى والمسئولية مسئوليتى وقدمت استقالتى أمس ولكن أنا مستمر للمناقشة معكم .

[أصوات من بعض الاعضاء تقول : لا نقبل استقالتك] .

أحداث بمستوى النكسة !

ممتاز نصار [مستقل] : ماحدث فى اليومين الماضيين حدث يرتفع لمستوى النكسة ، وماحدث كان نتيجه موقعه لرفع الاسعار فالقول بأن الشيوعيين ركبوا الموجة واستغلوا الموقف والواقع يجب أن لا يؤخذ كقضية مسلمة ، انما الذى اثار الجماهير هو صدور القرارات الاخيرة برفع الاسعار والقرارات صدرت قبل أن تعلن على المجلس وفقا للقانون

سعد شلبى [مستقل] : ان الشرطة ادت واجبها بالتمام والكمال ورايت بعينى الشعب يعتدى على رجال الشرطة وقوات الامن المركزى ، وما كان يجب ان تصدر قرارات تمس طبقات جماهيرية كادحة

محمود أبو وافية سكرتير عام حزب مصر : أعتقد أننا لن نصل الى قرار ايجابى الا اذا كانت أعصابنا أكثر هدوءا مما عليه الان ، والمشكلة التى نواجهها هى وضع متفجر يمس مصر كلها ومن ثم فهى مشكلة أو موقف قومى يعلو فوق الاحزاب ، ونحن الان لا يجب ان نتكلم على اساس حزبى انما نتحدث من منطلق واحد هو اننا أعضاء على مستوى المسئولية نتخذ الموقف الذى يجب اتخاذه فورا لمواجهة الظروف المتفجرة الذى اندلعت فى بلادنا ، وحتى تكون الرؤية أكثر وضوحا أقول أن المشكلة تنقسم الى شقين : ١ ـ شق اقتصادى فنى .
٢ ـ شق سياسى .

لذلك اتقدم باقتراح محدد بالنسبة للشق الفنى وأقدر من يستطيع أن يضع فيه ورقة عمل هو الدكتور القيسونى ومجموعته الوزارية ورئيس لجنة الخطة .

ورقة عمل موحدة

لكن الجانب الفنى وحده لا يكفى لمواجهة الموقف المتفجر فهناك جانب لا يقل أهمية عن الجانب الفنى ، وهو الجانب السياسى . والجانب السياسى هو مهمتنا نحن أعضاء المجلس . ويجب أن نفكر جميعا كيف نصعد فوق انتماءاتنا الحزبية لنلتقى حول مائدة نقول فيها الراى من أجل مصر واقترح تشكيل لجنة تمثل فيها كل الاحزاب والمستقلين بأعداد متساوية تبدأ فورا فى عقد اجتماع أو عدة اجتماعات لتدارس الموقف من الناحية السياسية ، وتكون على اتصال باللجنة الاولى الفنية الاقتصادية التى نطالبها بأن تضع أكثر من بديل للحل لمواجهة المشكلة ، ونضع ورقة عمل موحدة لعلاج اقتصادى سياسى للموقف ،

ووافقت اللجنة على هذا الاقتراح على أن تضم اللجنة السياسية كلا من محمود أبو وافية وصبرى القاضى وجمال ربيع وناصف طاحون وسعد هجرس عن حزب مصر ، وكمال الدين حسين ، والدكتور محمود القاضى ، وممتاز نصار وعلى سلامة ، والدكتور حلمى مراد عن المستقلين ، وخمسة من أعضاء حزب الاحرار وعضو التجمع الوطنى الوحدوى

رأى فنى للقيسونى

الدكتور عبد المنعم القيسونى : اسمحوا لى أن اقدم رأيا فنيا . اقترح تنفيذ القرارات الجمركية الجديدة ثم اذا أسفرت المناقشات عن التراجع عنها نعيد للناس الزيادات التى دفعوها لانه لو أوقفنا سريان هذه القرارات يصعب أن نعود للناس لتحصيل الفروق الجديدة

على سلامة : قلنا أن خطأ الحكومة انها اتخذت قرارات دون العرض على المجلس .

الدكتور القيسونى : أقترح لايغير من الوضع شيئا وهذا حق للحكومة وليس فيه أى مخالفة دستورية — واذا رفض المجلس زيادة الجمارك مستقبلا تتعهد الحكومة برد ما حصلته .

تجميد ديوننا للاتحاد السوفيتى

محمد عبد الحميد رضوان [وسط] : السلع التى يجب الغاء رفع سعرها يجب ان تحدد بالكامل ويجب تجميد الديون المستحقة علينا للاتحاد السوفيتى تصدير العمالة للخارج وتحصيل رسوم بالعملة الصعبة على المهاجرين والمهاجرين

المهندس سيد مرعى : أمامى مشروع قرار من اللجنة بالغاء القرارات المتعلقة برفع الاسعار التموينية والشعبية وابقاء أسعارها على ماكانت عليه قبل ١٧ يناير

لا مانع من تراجع الحكومة

الدكتور عبد المنعم القيسونى : لامانع اطلاقا من الرجوع فى كلامنا بالنسبة لاسعار السلع فيما عدا الغزل والمنسوجات والبنزين .

[**مقاطعة من الاعضاء** : **نرفض زيادة البنزين ونرفض زيادة أسعار المنسوجات الشعبية**] .

وعندما طرح المهندس سيد مرعى الرأى بشأن زيادة البنزين السوبر رفض جميع أعضاء اللجنة أى زيادة ، سواء على البنزين العادى أو السوبر .

الدكتور محمود القاضى : اذا كنا بصدد الحفاظ على سلطة هذا المجلس نحن لم نحضر هنا لنبارك قرارا أصدره رئيس الوزراء أمس ، ونقول ان القرارات التى أصدرتها الحكومة باطلة

المهندس سيد مرعى : نحن لم يؤخذ رأينا بالنسبة لقرارات زيادة الاسعار وبالتالى كانت اجتماعات لجنة الخطة .

ليلى تكلا تحسم الموقف ...

الدكتورة ليلى تكلا رئيسة لجنة العلاقات الخارجية : تتدخل لتحسم الموقف وتقترح أن يتضمن قرار اللجنة الغاء كافة القرارات المتعلقة برفع أسعار السلع التموينية وكافة السلع الشعبية التى تمس جماهير الشعب

وتولى الدكتور السيد على السيد صياغة بيان عن نتائج اجتماع اللجنة وأعلن أمام أعضاء اللجنة ، فوافقوا عليه بالاجماع .

كتب الجلسة :

سامى متولى

حسن سلومة

عبد الجواد على

احمد ناصر وعلى سلامة وعلوى حافظ اعضاء المجلس وانفعال واتهام للحكومة

المهندس سيد مرعى والدكتور القيسونى وحديث حول الموقف الاقتصـــادى .